لجنة المصالحة تسعى لدمج فصائل مسلحة في الوزارات الأمنية

مستشار حكومي: القاعدة انحسرت في العراق.. والأنبار تطارد فلولها في الكرمة وأطراف الرطبة

□ بغداد / إياس حسام الساموك

تعددت التساؤلات عن مصير الجماعات المسلحة التي تركت نشاطها او تلك التي مازالت تمارس العنف في العراق، خصوصا ان رحيل القوات الاميركية بات على الابواب ولم يفصلنا عن جلاء اخر جندي سوى اسابيع قليلة، كما ان مراقبين للشأن السياسي والامني اشروا انحسارا ملموسا في العمليات الارهابية الامر الذي ارجعته الحكومة الى العمليات التي شنتها القوات الامنية والقضاء على ابرز قادة الجماعات المسلحة لا سيما ما يعرف بامراء ما يسمى بدولة العراق الاسلامية، فضلا عن الحوارات مع بعض الفصائل التي تعرف بـ "المقاومة".

قوات أمنية .. ارشيف

واشتكت لجنة المصالحة الوطنية في مجلس النواب، من اهمال ملف متابعة الجماعات المسلحة التي انخرطت في العملية السياسية بعد الغاء وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، مشددة على عزمها على متابعة الموضوع من خلال دمج بعضهم في الوزارات الامنية وتحويل الاخر الى الوظائف المدنية.

رئيس اللجنة قيس الشذر كان يعلق امالا كبيرة على مشروع المصالحة الوطنية لا سيما بعد تخلي الكثير من الجماعات المسلحة عن نشاطهم والانضمام الى العملية السياسية الا انه اصيب بالاحباط بعد الغاء وزارة المصالحة الوطنية واهمال هذا الملف. الشذر اكد في تصريح لـ(المدى)، امس "عملنا مع الوزارة خلال الفترة الماضية وكانت هناك جهود جبارة في سبيل الاتصال المباشر مع عناصر الجماعات المسلحة والميليشيات باختلاف عنواينهم بغض النظر عن الجهات التي ينتمون اليها"، موضحا "تم تأمين عودة الكثير منهم وجرت الامور على مايرام الى حين الغاء الوزارة".

بيد ان اللجنة وعلى مايقول رئيسها عازمة على لعب دور الوزارة المنحلة في متابعة ملف الجماعات المسلحة والنظر في امكانية تطبيق ذات البرنامج الذي عملت به الحكومة مع الصحوات من خلال تقسيمهم الى فئتين الاولى ترحل الى الاجهزة الامنية حسب الاختصاصات والثانية يتم توظيفها في المؤسسات المدنية. واردف الشذر، "لقد حرصنا خلال الفترة الماضية على عقد لقاءات موسعة مع قادة لهم ثقلهم في الجماعات المسلحة وتم الاتفاق معهم على نبذ العنف وهذه الاعمال كان لها تأثير واضح على الساحة من خلال انحسار العمليات الارهابية".

وتعول اللجنة على اصدار قرارات حكومية تدعم عملية المصالحة الوطنية اذ يبين الشذر" نحتاج العفو العام وتطبيق العدالة الانتقالية التي تساعد على نبذ التفرقة بين العراقيين". ومن المتوقع ان تترك اغلب الجماعات المسلحة العنف بعد رحيل القوات الاميركية باستثناء التنظيمات الارهابية والتكفيرية والعنصرية والتي وحسب خبراء امنيين لاتشكل سوى مئات قليلة، ويعد تنظيم القاعدة ابرز تلك المجاميع التي تدل هجماته وبياناته على انه لا يكتفي باستهداف القوات الاميركية انما يسعى الى اشعال فتنة طائفية في العراق، وقال مرشح وزارة الداخلية توفيق الياسري في تصريح لـ(المدى) امس، "ان تنظيم القاعدة لن يترك السلاح ومن المستبعد حصول انشقاقات داخله خلال المرحلة المقبلة لان مبرره ليس بقاء القوات الاميركية والدليل على ذلك توسع نشاطاته على مستوى كبير جدا اذ امتدت عملياته الى دول العالم كافة وهذا دليل على عدم اكتراثه بوجود القوات الاجنبية على ارض العراق بقدر رغبته احداث فوضى في البلاد".

ورجح الياسري ان تصاب عمليات القاعدة بالضعف لكنه قال "ان التنظيم يعتمد في الكثير من الاحيان على تنفيذ عمليات نوعية بين آونة واخرى وعلى الحكومة العراقية اخذ كامل احتياطاتها في هذا الصدد"، معربا عن اعتقاده بان" اعداد المسلحين الذين سيتبقون خلال الفترة الماضية بضع مئات ينتمي اغلبهم الى التنظيم الارهابي".

وحسب الحكومة فإن تنظيم القاعدة خسر الكثير من حواضنه خلال المرحلة الماضية بسبب دخول العديد من الجماعات المسلحة التي كانت موالية له الى العملية السياسية، فضلا عن الضربات التي وجهت اليه واعتقال الكثير من قياداته فضلا عن الظروف العربية واستمرار رياح التغيير، وحسب مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي الذي نقلت وكالة كردستان للأنباء قوله، إن "حاضنات القاعدة في العراق قد انحسرت وتقلصت بشكل كبير نتيجة جملة من الاسباب ابرزها انخراط العدد الاكبر من الفصائل المسلحة في مشروع المصالحة الوطنية، وانتهاء معاذير القاعدة بمهاجمة الاجنبي على الارض العراقية، وانسحاب أعداد كبيرة من عناصر القاعدة من التنظيم وهم العراقيون المغرر بهم".

واوضح الخزاعي أن "عددا اخر من مسلحي تنظيم القاعدة من العرب انسحب من العراق بسبب الاوضاع السياسية في الدول العربية"، لافتا الى أن "البعثيين والبعض من خلايا القاعدة لايزالون موجودين في البلاد".

ولطالما اعتبرت محافظة الانبار واحدة من اهم معاقل التنظيم الارهابي اذ سيطرت عصابته على كامل مناطقها سنوات الاحتقان الطائفي، وتعلن اليوم خلو اراضيها من الارهابيين العرب بعد رحيل البعض وقتل الاخر من قبل القوات الامنية، الا انها اكدت وجود بعض جيوبها في مناطق الكرمة واطراف الرطبة وتحديدا على بعد ١٠٠ كيلو متر من مركز المدينة.

عضو مجلس المحافظة مزهر الملا قال في تصريح لـ(المدى)، امس "قواتنا الامنية وجهت ضربات كبيرة الى التنظيمات الارهابية المتواجدة في المحافظة وقضت على اكبر حواضنهم وطردتهم من مركز المدينة لاسيما في الرمادي والفلوجة، وجعلت بقايا التنظيم يهرب الى الصحراء والوديان التي تبعد عن الرطبة بمسافة ١٠٠ كيلو متر تقريبا ووجود بعض الحواضن في الكرمة".

وتابع الملا "لن يتبقى منهم شيء في المرحلة المقبلة لان القوات الامنية عازمة على ملاحقة فلولهم والقضاء عليها ولدينا بعض المعلومات ونحاول جمع المزيد ومن ثم يتم اعلان حرب حاسمة".

وبخصوص تواجد المقاتلين العرب في الانبار والمناطق المحيطة بها اوضح عضو مجلس الانبار "ان اغلب الذين تم قتلهم واعتقالهم عراقيون وان واليي بغداد والانبار اللذين تم القضاء عليهما قبل ثلاثة ايام عراقيان"، موضحا "المعلومات تدل على خلو ساحة الانبار من المقاتلين العرب".

كتابة على الحيطان

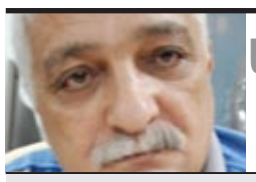

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

نكتة سياسية

مادام سياسيونا يحبون المزاح كثيرا ويحولون باريحية عالية الجودة الدراما السياسية الى كوميديا فاقعة فانني ساحاول اليوم ان امزح معهم ولكن بطريقة مختلفة تجعلهم الى حد ما اناسا مفيدين لشعبهم بعد ان لهو عنه على عكس ما اقسموا عليه من يمين .

النكتة باختصار هي ان منتخبنا الاولمبي الذي يستعد لتصفيات اولمبياد لندن بلا ميزانية ووصل الامر الى حد احتمال حل المنتخب وايقاف مشاركاته الخارجية ، ولهذا اقترح على السادة النواب تحديدا ان يخصصوا من رواتبهم وامتيازاتهم نصف مليون دينار شهريا لدعم المنتخب الذي يرفع العلم العراقي في المحافل الرياضية الدولية وعندما يفوز يوحد العراقيين اكثر مما يفعله اي خطاب سياسي أو ديني . وبحسبة بسيطة فان المبلغ الذي سيخصص للمنتخب من امتيازات ورواتب النواب هو ١٦٢،٥٠٠ مليون دينار شهريا وهو مبلغ بحساب اعداد المنتخبات متواضع ومع هذا ساستكمل النكتة واعتبر نفسي مسؤولا في اتحاد الكرة الذي عليه ان يقبل مبادرة النواب مع الشكر والتحيات ، وشخصيا لا اظن ان اي نائب من السادة النواب سيبخل بنصف مليون دينار لن تؤثر كثيرا في ميزانيته ولا تثلمها حتى من اجل جهد سياسي وطني ،واصر على ان الجهد سياسيا لان فوز منتخبنا بكأس اسيا عام ٢٠٠٧ حوّل الشارع العراقي بعربه وكرده بشيعته وسنته بمسلميه ومسيحييه بمختلف اديانه وطوائفه الى كتلة واحدة تناست الشد الطائفي ومصائبه وكوارثه وبينت المعدن الحقيقي للشعب العراقي . واستطيع ان اقول دون تردد ان هذا العمل الذي لو قام به السادة النواب فانه سيوفر عليهم الكثير من الكلام ويضع حجرا في رصيدهم المتدني في الشارع العراقي ، وهي حقيقة من واجبنا ان نقولها لهم وان كانوا غير بعيدين عن تلمسها بهذا الشكل أو ذاك .

وانا شخصيا اراهن على وعي نوابنا الكرام لتحويل هذه المزحة الثقيلة الى قرار يدحض كل الافتراءات التي يروجها المعادون من ان السادة النواب غير مكترثين ولا معنيين بحل اي اشكال من اشكالات الناس ، الصامتون منهم تحت قبة البرلمان والصارخون ليل نهار في الفضائيات !!

احد الزملاء قال لي وانا اطرح عليه فكرة العمود " لااحد يسمع منهم ولا يستجيب " لكني اقنعته ان الامر ليس كما تتصور وعليه ان يكون متفائلا وان يؤمن بمقولة " اذا خليت قلبت " فرك يديه وقال متحسرا " سنرى " !

لقد دخلت الرهان ليس مع زميلي وانما مع السادة النواب من انهم ربما وفي لحظة برق وتألق وصفاء بانهم سيفعلونها ان قرؤوا العمود أو ربما يقرأه احدهم فيتبنى الفكرة وبذلك نكون قد ضربنا اكثر من عصفور بحجر واحد والقمنا المتصيدين في الماء العكر حجرا لايرد واخفضنا سقف المتشائمين وسجلنا في تأريخ هذا البرلمان عملا خارج الصراعات على القوانين والوزارات والحصص .

الموضوع ليس تسولا كما يحاول ان يعتقد البعض انه بكل وضوح جهد وطني الى جانب جهودهم المباركة في بناء العراق الجديد

فهل سيفعلون ؟ انتظروا ..

اعلام

◆ المالكي: العراقية تختلق الأزمات مع الفرقاء

اتهم النائب عن دولة القانون عبد السلام المالكي القائمة العراقية باختلاقها الأزمات من أجل عدم حل المشاكل العالقة.

وقال المالكي:ان العراقية لم تكن مرنه في تعاملها مع حل الأزمات مع باقي الفرقاء خصوصا دولة القانون، وأضاف: أن هناك عدة رؤوس لقيادة العراقية وليس القرار بيد زعيمها إياد علاوي وإنما وجود ثلاثة اشخاص يديرون العراقية ويحاولون السيطرة على الوضع لصالحهم.

◆ البيرقدار: تبرئة البرلماني الدولي للدايني غير ملزمة

قال الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار إن "القرار الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي ببراءة النائب الدايني غير ملزم لا للحكومة ولا للقضاء كون هذا القرار غير صادر من محكمة وإنما من منظمة دولية".

وأوضح أن "القضاء العراقي اصدر حكمه وهو قرار عراقي وساري المفعول وهذه القرارات هي مجرد دعايات إعلامية وغير ملزمة وعلى الدايني ان يسلم نفسه".

◆ العوادي: حصانة المدربين بيد الكتل السياسية

أكد النائب عن التحالف الوطني احسان العوادي أن إعطاء حصانة للمدربين الأميركين بيد الكتل السياسية، مشيراً الى: أن واشنطن أمام خيارين أما أن توفق بتدريب الجيش بدون حصانه أو ادخال قواتهم ضمن الناتو.

وقال العوادي:ان الكتل اتفقت على عدم إعطاء حصانة لأي جهة تدرب القوات العراقية، مشيرا الى: أن رئيس الوزراء نوري المالكي يعرف أن هناك توجها داخل القوى السياسية لعدم إعطاء الحصانة.

البرلمان يحتضن مجالس المحافظات في مؤتمر موسع

التصويت على تعديلاتها في الفصل التشريعي المقبل

□ بغداد / المدى

في وقت يعتزم عدد كبير من اعضاء مجالس المحافظات اجراء مؤتمر موسع داخل قبة البرلمان لمناقشة عدد من القضايا العالقة وبحضور رئيس البرلمان اسامة النجيفي وبعض اعضاء اللجان المتخصصة، كشف نائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية اكمال التعديلات على قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ وارساله الى رئاسة البرلمان.

وذكر بيان للدائرة الاعلامية لمجلس النواب تلقت (المدى) نسخة منه امس ان " مؤتمرا موسعا للمحافظين و أعضاء مجالس المحافظات سيعقد اليوم بمبنى مجلس النواب وبرعاية رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وحضور عدد من النواب".

وأضاف ان " المؤتمر سيعقد صباح اليوم في قصر المؤتمرات"،

يذكر أن عددا من المحافظات اشتكى من عدم منح الحكومة المركزية صلاحيات واسعة لهم لتنفيذ المشاريع في داخل محافظاتهم الامر الذي جعل البعض من مجالس المحافظات يقوم باعلان نيته في تشكيل إقليم في محافظاته.

من جانبه قال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي: ان مؤتمرا موسعا يعقد اليوم للمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات برعاية رئيس المجلس اسامة النجيفي وحضور أعضاء من اللجان القانونية والمالية والأقاليم"، مبينا أن "المؤتمر سيعقد بطلب من ١٢ محافظة"، وأضاف الخالدي أن "المؤتمر سيناقش صلاحيات المحافظات وإمكانية توسيعها".

الى ذلك، أعلن النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان أن لجنة الاقاليم النيابية أكملت تعديلاتها على قانون المحافظات رقم ٢١ الخاص بتحديد صلاحيات مجالس المحافظات من الناحية المالية والادارية .

مجلس النواب .. ارشيف

وقال عثمان لوكالة كل العراق امس إن "لجنة الاقاليم انهت تعديلاتها بشأن قانون رقم ٢١ وقد وصلت نسخة من هذا القانون بعد التعديلات الى رئاسة مجلس النواب"، مشيرا الى ان" هذا القانون سيعرض على مجلس النواب للتصويت عليه في الجلسات المقبلة".

وأضاف ان "هذا القانون سيحدد مجموعة من الصلاحيات للمحافظات في المسائل المالية والادارية إذ أنه سيمنح المحافظات صلاحيات أوسع مما تتمتع به المحافظات من صلاحيات في الوقت الراهن".

وكانت لجنة الاقاليم النيابية قد عكفت على تعديل قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بعد ورود شكاوى عديدة بشأنه كونه يقيد صلاحيات مجالس المحافظات بتنفيذ المشاريع في محافظاتهم .

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قد عقد في الثاني من تشرين الثاني الحالي، مؤتمراً موسعاً بمشاركة عدد من النواب وأعضاء مجلسي صلاح الدين والأنبار وشيوخ العشائر، لبحث الأوضاع في المحافظتين.

ولاقى المؤتمر انتقادات من قبل الكتل السياسية حيث أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي، لقاء رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي مع ممثلي المحافظات فرديا ولا يمثل مجلس النواب، مؤكدا أن قضية الفدراليات أو التقسيم يجب أن لا تكون داخل البرلمان، فيما دعا القيادي، في الائتلاف عزت الشابندر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى التصرف كرئيس للبرلمان وليس كزعيم طائفة، متهما إياه بالتشجيع على إقامة الأقاليم على أساس طائفي وليس دستوريا، فيما أشار إلى أنه في حال محاولة تشكيل الأقاليم في جو طائفي يسقط الحق الدستوري.

فيما أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أن ترؤسه المؤتمر جاء بدعوة من شيوخ ووجهاء عشائر في الأنبار وصلاح الدين ، مشيرا إلى أن هناك مغالطات بشأن المؤتمر تناقلتها بعض وسائل الإعلام.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد، في التاسع من تشرين الثاني الحالي، أنه يتجه نحو زيادة صلاحيات الحكومات المحلية وتحويل كثير من المشاريع عليها، متمنيا أن تكون المحافظات قادرة على تنفيذ المشاريع، وأشار إلى أن إعلان الأقاليم خلال هذه الفترة سيتحول إلى كارثة.

الى ذلك، .عقد التحالف الوطني في وقت متأخر من مساء امس اجتماعا في منزل رئيس الوزراء نوري المالكي تمت فيه مناقشة عدد من المواضيع المهمة من بينها قضية تشكيل الاقاليم.

وقالت مصادر برلمانية إن التحالف الوطني ناقش أيضا الموازنة المالية للعام المقبل بشكل يجعلها تسهم في تحسين الواقع المعيشي للمواطنين.

واضاف انه ومن المواضيع التي تمت مناقشتها داخل التحالف آخر المستجدات على الساحة العربية بالخصوص مشاركة العراق في اجتماع الجامعة العربية أمس الاول.

هذا القانون سيحدد مجموعة من الصلاحيات للمحافظات في المسائل المالية والادارية إذ أنه سيمنحها أوسع مما تتمتع به من صلاحيات في الوقت الراهن